الانعكاسات الثقافية والاجتماعية على السلوك الانتخابي لدى شباب العالم القروي

الطالب الباحث: محسن الأجرومي
باحث بسلك الدكتوراه/ جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
المغرب

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في فهم ديناميات السلوك الانتخابي لدى الشباب القروي المغربي، من خلال تحليل العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مشاركتهم السياسية. كما تسعى إلى مقارنة وقياس درجة تطور الوعي السياسي بين الفئات العمرية المختلفة في الوسط القروي، وتسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه القيم والتقاليد في تشكيل مواقف الناخبين.

Cette étude vise à contribuer à la compréhension des dynamiques du comportement électoral chez les jeunes ruraux marocains, en analysant les facteurs culturels, sociaux et économiques qui influencent leur participation politique. Elle cherche également à comparer et mesurer le degré d'évolution de la conscience politique entre les différentes tranches d'âge dans le milieu rural, tout en mettant en lumière le rôle important des valeurs et des traditions dans la formation des attitudes des électeurs.

مقدمة

يعد الشباب القروي أحد الفئات الاجتماعية المهمة التي تتطلب دراسة متعمقة لفهم ديناميكاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فغالبا ما تركز الدراسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتطوير المجتمعات القروية، مثل تعزيز البنية الاقتصادية، تقليل الهجرة القروية، وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن أبعاد التنمية السياسية التي تعتبر ضرورية لتحقيق تنمية شاملة تهمل في كثير من الأحيان. إذ يعتبر التحديث السياسي، الذي يشمل تعزيز قيم المشاركة والحرية، جوهرياً في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في السياقات القروية التي تشهد تغييرات مستمرة.

وفي هذا السياق، يعد الشباب القروي عنصرا رئيسيا في تشكيل المستقبل الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات ذات النمط البدوي. ولتحقيق الاندماج الفعال، لا بد من تحقيق نوع من التجانس بين الفرد والمجتمع. هذا التجانس، الذي يتم ترسيخه من خلال التنشئة الاجتماعية وتعليم القيم الأساسية التي تساعد الفرد على أن يصبح مواطنا فعالا ومشاركا في عملية التنمية. فالمواطن ليس مجرد فرد يقيم في الدولة أو يحمل جنسيتها، بل هو شخص يشارك في الحكم، ويخضع للقانون، ويستمتع بالحقوق المتساوية مع بقية أفراد المجتمع، بينما يلتزم بواجباته تجاه الدولة.

تتطلب عملية تأصيل مفهوم المواطنة أن يشرك الأفراد في العملية السياسية والاجتماعية من خلال تعزيز مفاهيم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية. وهنا تكمن أهمية هذه المشاركة في قدرتها على ربط مصير الفرد بمصير الجماعة، مما يجعل الفرد مواكبا لتغيرات المجتمع ومؤثرا ومتأثرا بها. هذا الارتباط يعزز من شعور الفرد بدوره الفعال في صناعة قرارات الجماعة، ويعظم إحساسه بإمكانيته في المساهمة في تحديد معالم حياة المجتمع.

أهمية الموضوع :

من الناحية العلمية، يعتبر موضوع الثقافة السياسية لدى شباب العالم القروي ذا أهمية بالغة في فهم كيفية تفاعل هذه الفئة مع النظم السياسية والاجتماعية المحيطة بهم. فالثقافة السياسية تلعب دورا محوريا في تشكيل الرؤى والمواقف تجاه قضايا الحكم، الديمقراطية، والمشاركة المدنية. ومن خلال دراسة الثقافة السياسية، يمكننا تسليط الضوء على كيفية تأثر الشباب القروي بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وما هي الأسس التي تستند إليها مواقفهم السياسية.

من الناحية العملية، يعزز فهم الثقافة السياسية لدى الشباب القروي قدرة المشرعين وصانعي السياسات على تصميم برامج ومبادرات تستجيب لاحتياجات وتطلعات هذه الفئة. فالشباب القروي الذين يمتلكون فهما عميقا لمفاهيم الثقافة السياسية يكونون أكثر قدرة على المشاركة بفعالية، كما يمكن أن يسهم هذا الفهم في بناء مجتمعات قروية أكثر تماسكا واستدامة من خلال تعزيز الانخراط الفعال في النشاطات السياسية والاجتماعية.

إشكالية الموضوع:

رغم الأهمية الحيوية للشباب القروي في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات القروية، تظل عملية دمجهم بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية تواجه العديد من التحديات. تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تحقيق التوازن بين تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب القروي من جهة، ومواجهة العوائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تعيق مشاركتهم الفعالة من جهة أخرى.

بناءً على هذا، تظهر إشكالية رئيسية تتعلق بكيفية تأثير الخصوصية الثقافية للمجتمعات القروية على تشكيل السلوك السياسي لدى شباب هذه المناطق.

لتحليل الإشكالية، يمكن تفريعها إلى الأسئلة التالية:

- ما هي العوائق الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة الشباب القروي في الحياة السياسية؟
- ما هو تأثير الخصوصية الثقافية للمجتمعات القروية على سلوك الشباب السياسي؟
- كيف يمكن تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب القروي بشكل يتناسب مع خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية؟

بناء على الإشكالية والأسئلة المطروحة، يمكن تقديم الفرضيات الأولية التالية:

- قد تسهم التقاليد العائلية والعادات الاجتماعية في تشكيل مواقف الشباب القروي تجاه السياسة، مما قد يؤدي إلى تقليل اهتمامهم بالمشاركة السياسية أو حتى إبعادهم عنها. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه الشباب قلة في الفرص التعليمية والتدريبية التي تساهم في فهمهم لدورهم كمواطنين.
- قد لا تؤدي التقاليد العائلية والعادات الاجتماعية بالضرورة إلى تقليل اهتمام الشباب القروي بالمشاركة السياسية. بدلاً من ذلك، يمكن أن يتجاوز الشباب هذه العوائق بفضل المبادرات التعليمية والتدريبية التي تمنحهم معرفة كافية وتمكنهم من الانخراط بفعالية في الحياة السياسية.

المناهج المعتمدة في دراسة الموضوع:

المنهج الوظيفي: سنعتمد على عدة عناصر رئيسية لفهم كيفية تأثير الثقافة السياسية على الشباب القروي وكيفية تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية. فالمنهج الوظيفي يركز على فهم كيف تساهم مختلف العوامل في تحقيق الاستقرار والنظام في المجتمع، وفي سياق دراستنا، نهدف إلى تقييم دور الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في تشكيل السلوكيات والأدوار السياسية لدى الشباب.

خطة البحث:

المبحث الأول: في مفهوم الشباب القروي وخصائصه الثقافية

- ✓ المطلب الأول: في مفهوم الشباب
- ✓ المطلب الثاني: الخصائص الثقافية للشباب القروي

المبحث الثاني: المستوسات المفاهيمية للثقافة السياسية

- ✓ المطلب الأول: تعريف الثقافة السياسية
- ✓ المطلب الثاني: انعكاسات الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي

المبحث الأول: في مفهوم الشباب القروي وخصائصه الثقافية.

في العادة حينما نستحضر مفهوم الشباب القروي أو التنمية القروية أو تطور المجتمعات القروية، ننصرف في الغالب إلى الجوانب ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، كتعزيز النسيج الاقتصادي، والحد من الهجرة القروية، وخلق فرص الشغل، إلى غير ذلك من

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وقليلا ما يتم الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالتنمية السياسية. والحق أن التحديث السياسي أو التنمية السياسية لا تقل أهمية عن باقي جوانب للتنمية لعدة اعتبارات:[1]

- التحديث السياسي وما يرتبط به من قيم إطار ضروري لتأطير مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- مواجهة مشاكل البطالة والفقر والأمية وما إلى ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتم في ظل غياب أطر سياسية تضمن الحرية وتمكن من توسيع قاعدة المشاركة السياسية؛
- تحقيق التنمية بشكل عام، والتنمية القروية بشكل خاص، رهين بإشراك السكان المعنيين في مسلسل اتخاذ القرار العمومي المحلي المتعلق بالأمور التي تهم حياتهم اليومية؛
- التنمية هي مشكل سياسي بالدرجة الأولى، لذلك من الصعب تحقيقها في غياب تنمية سياسية حقيقية.

ولا شك أن الشباب هم مستقبل كل أمة، ورجالات الغد الذين يقع على عاتقهم تطور المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية أيضا، وعلى أيديهم تتحقق أهداف التنمية الشاملة في عالم تسوده تحديات وتحولات سريعة ومتباينة.[2]

تعتبر عملية تحديد المفاهيم أمرا ضروريا كأساس نظري يحدد ماهية كل مصطلح، باعتبار المصطلح العلمي هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار بقصد نقل هذه المعاني لأفكار يمكن توصيلها إلى غيره من الناس.

ولا شك أن الشباب هم مستقبل كل أمة، ورجالات الغد الذين يقع على عاتقهم تطور المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية أيضا، وعلى أيديهم تتحقق أهداف التنمية الشاملة في عالم تسوده تحديات وتحولات سريعة ومتباينة.[3]

تعتبر عملية تحديد المفاهيم أمرا ضروريا كأساس نظري يحدد ماهية كل مصطلح، باعتبار المصطلح العلمي هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار بقصد نقل هذه المعاني لأفكار يمكن توصيلها إلى غيره من الناس.

لذلك فإن البحث سيعمل على تحديد مفهوم الشباب بشكل عام (المطلب الأول) ثم سيحاول البحث في الخصائص الثقافية للشباب القروي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: في مفهوم الشباب

يعتبر الشباب مرحلة من مراحل حياة الفرد، تتراوح فترتها الزمنية عادة بين نهاية مرحلة الطفولة والثلاثينيات، وهي فترة حيوية تمتاز بالتطور البدني والعقلي والاجتماعي. يتسم فيها الفرد بالديناميات الفريدة التي تشكل تأثيرا على تصوره للذات وموقعه في المجتمع. إلا أن الدراسات الاجتماعية تؤكد جميعها على عدم يوجد تعريف واحد ومحدد للشباب، بل هناك تعريفات متعددة تمتلك كل واحدة منها وجاهتها التفسيرية الخاصة بها، ولكنها تتفق على أن الشباب ظاهرة اجتماعية تتحدد بالشروط المعيارية لكل مجتمع.[4]

ويقدم لنا المدخل اللغوي أهم سمات هذه الفئة حيث نجدها عند ابن منظور مرتبطة بالحيوية والتهيج والحركة، وهي قيم ذات دلالة اجتماعية عالية في تشكيل الأساس الفعلي للتغير الاجتماعي. فهو لا يتناول الجانب العمري بقدر ما ينبهنا إلى الخصائص الجسدية والنفسية والوجدانية للشباب وإن اختلفوا في الجنس أو الانتماء الاجتماعي.

أما الناحية الديموغرافية، فهي تحدد مفهوم الشباب وفقا لمعيار السن، وتعتبر الشباب مرحلة عمرية "une cohorte"[5] يتحدد من خلالها الجيل كمجموعة من الأشخاص الذين لهم نفس العمر تقريبا.

وغير بعيد من هذه النظرية، نجد أن الاتجاه البيولوجي يؤكد على عوامل النمو الجسمي والعضوي والنضج العقلي والنفسي، المرتبطة بمرحلة الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب، ولذلك نجده يحددها ما بين 16 سنة إلى 30 سنة. فنجد مثال، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016[6] يصف مرحلة الشباب بأنها " مرحلة يخرج خلالها الشخص من الاعتماد إلى الاستقلالية بالنفس".

في حين، يرى عزت حجازي، بأن الشباب مرحلة تبدأ من الناحية العضوية بتجاوز مرحلة البلوغ، وبروز واضح من الناحية العقلية، لملكة النقد بشكل حاد وعدم تقبل الأفكار والمسلمات بسهولة، وانبثاق أزمة الهوية والقلق من الناحية النفسية، أو تغير دائم في مظهره من الناحية الجمالية وبالتالي فهي تمثل " اقتراب شكل الجسم ووظائفه من آخر درجات النضج، ومن الناحية النفسية يكاد عمر الفرد العقلي يصل إلى قمته، ويتولد احساس الشخص بأنه لم يعد صغيرا، ويطالب بتوقف معاملته بأنه صغير. ومن الناحية الاجتماعية يتأكد اعتراف الآخرين بأن الشخص لم يعد طفلا. فبداية الشباب بناء على هذه المسلمات، هي نقطة تحول، ففي حدود الخامسة والعشرين يبدأ البحث عن الاستقرار والاستقلالية باكتشاف الحياة الاجتماعية، وهذا بعد اتمام الدراسة أو ربما الزواج ليلتحق بفئة الراشدين.[7]

من زاوية أخرى، يقوم التحليل السوسيولوجيا ل "Bourdieu Pierre"[8] على رفض التعريف الذي يستند إلى التحديد العمري. فهو يعتبر بأن التقسيمات بين الأعمار اعتباطية، كما أن الحدود الفاصلة بين الشبابية والشيخوخة تتغذى في جميع المجتمعات من رهانات سلطوية، فمن خلال الوصاية يعاد إنتاج المجتمع بطريقة يحافظ فيها الجميع على مواقعهم. فالشيوخ مثلا سيعملون على احتكار الحكمة والرساميل الرمزية، في حين يوصم الشباب بالعنف والمراهقة والتهور وعدم المسؤولية. وعلى هذا الأساس، يفترض بأن الشبابية والشيخوخة ماهي إلا بناءات اجتماعية وتمثلات إيديولوجية لأن العلاقة بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي بالغة التركيب[9].

إن فهم الشباب من منظور اجتماعي وسياسي يكشف عن تعقيدات هذه المرحلة الحياتية وأثرها العميق على التشكيلات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. ويتيح هذا النظر الشمولي إمكانية فهم التحديات والفرص التي يوجهها الشباب وكيف يمكن أن يلعبوا دورا فعالا في بناء مستقبلهم ومستقبل المجتمع.

وفي هذا الإطار، فقد حاول أيضا الدكتور سعد إبراهيم جمعة من خلال كتابه الشباب والمشاركة السياسية، ومن خلال الاعتماد على دراسة قام بها الباحث راجع عدلي سليمان، حول موضوع الشباب في مصر،[10] مناقشة مفهوم الشباب في إطار ثلاثة محاور رئيسية هي:[11]

1: تحديد مرحلة الشباب بمقياس زمني باعتبار ما لها من خصائص مميزة تصورها، وفيها يظهر نموه؛

2: تحديد مرحلة الشباب بمقياس اجتماعي يعتمد على طبيعة الأوضاع التي يمر بها المجتمع، ففي المجتمعات المتخلفة لا تأخذ مرحلة الشباب شكلا زمنيا، فلا تتضح معالم بدايتها، كما تقتصر مدتها أو تذاب خصائصها في مراحل عمرية أخرى. أما المجتمعات النامية والمتقدمة فهي تعمل على إبراز مرحلة الشباب، إذ يهمها إطالة مرحلتها الزمنية باعتبارها مرحلة التدريب والإعداد للمسؤولية وتحمل الأعباء التي تتصل بالنهوض بهذه المجتمعات وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا؛

3: تحديد مرحلة الشباب بمقياس سلوكي، أي اعتبار هذه المرحلة تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع المميز الذي يتحرر من الطابع الزمني ويتشكل في إطار مجموعة من الاتجاهات السلوكية الاجتماعية، فكل فرد تميز بها أو انطبقت على شخصيته وتصرفاته وأفعاله أمكن اعتباره شابا.

هكذا يتضح لنا بأن مفهوم الشباب يطرح إشكاليات مركبة عند كل محاول لربطه بالتحولات الاجتماعية، خصوصا في مرحلة تتوسع فيها تعبيرات وعلامات العولمة وتتسارع في ظلها وتائر التغيرات في جميع المجالات، وخاصة في المجال الثقافي. فالشباب حاضر بقوة في المجال العام ويوسع الهوة باستمرار بينه وبين الوضع القائم ولا يذعن رغم العوائق الاقتصادية والاجتماعية، للأدوار الهامشية التي يفرضها السياق السياسي. فعندما تعي المجتمعات بوجودها الإشكالي وبالصعوبات التي تعترض استمراريتها، أي إعادة إنتاج نفسها، فإنها تعيد النظر في عمليات التنشئة وتطرح الأسئلة على شبابها وعما هي فاعلة بها، وتتقبل في نفس الوقت الأسئلة التي تطرحها الأجيال الصاعدة والتي تفرض ما يقدم لها وتستعد لأخذ مكانها في الوقت المناسب.[12]

أما ثقافة الشباب فإنها أفرزت إلى جانب أشكالها السلوكية والفكرية، شكلا آخر من أشكال الحركات الاحتجاجية أدى في كثير من الأحيان، إلى تكوين شروط جديدة للتغيير، مرتكزا على حيوية التفاعل الشبكي الكثيف. وهذا الوعي الذي ينشأ بداية من الواقع الافتراضي، لا يكف عن منح هذه الفئة الاستثنائية فرصة ذهبية لتحقيق ذاتيتها وفرض أسلوبها الثقافي بزحزحة ما تراه عائقا أمام مستقبلها. فالأسئلة الكثيرة التي تطرحها ثقافة الشباب خصوصا السياسية، تستدعي من البحث الاجتماعي تدخلا معرفيا نوعيا لفهم منطقها الداخلي ومضامينها الوجودية ونفي ما تعلق بها من نفايات ثقافية[13].

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية للشباب القروي

يعتبر المجتمع القروي مجتمعا تقليديا لازالت ثقافته تقوم على قيم لم تستطع عملية التطور التخفيف من حدتها ووقعها على سلوك الفرد، قيم مثل الشجاعة والنزعة القبلية والرجولة والمنافسة. كما أن مفهوم العائلة داخل التنظيم الاجتماعي للمجتمع القروي يحتل مركز الصدارة، بحكم أن العائلة هي من تحمل على عاتقها تنشئة الأطفال على ضوء قيم هذه الثقافة. إذ تهدف العائلة من خلال هذه العملية، محاولة نقل ما تحتويه ثقافة المجتمع القروي إلى الأجيال الجديدة بغية المحافظة على الهوية القروية وما تمتاز به من خصوصية، وأيضا من جهة أخرى تعويد الأطفال أو الشباب على أخذ مسؤوليتهم المنتظرة.[14]

وعلى هذا الأساس، فإن كل دور يقوم به الفرد هو يعكس ما تم أخذه وما هو مطلوب منه عمله. وهنا تظهر أدوار التنشئة التي تعكس الطبيعة الثقافية للمجتمع وقيمه. فالمجتمع الذي يعاني من صراع ثقافي بين قيم أصلية وأخرى مستوردة، تنقل إلى هذه الأجيال من خلال عملية التنشئة، فيساهم المجتمع بأكمله بهذا الشكل في خلق أجيال غير مستقرة عاطفيا، وفي بعض الحالات تتسم شخصيتها إلى جانب ذلك باهتزاز هويتها، وتمهد هذه الوضعية لتقبل الفرد بأي فكرة تشعره بنوع من الضمان. في حين ينظر لهذا الفرد من قبل المجتمع الذي نشأ فيه، على أنه متمرد على العادات والتقاليد، وعلى الهوية التي تعكس ثقافته وتاريخه وأصله، وفي بعض الحالات على أنه خائن بفعل اعتناقه لأفكار وتوجهات يعتبرونها دخيلة على مجتمعهم المحافظ.

تتصف المجتمعات ذات النمط القروي بالتماثل مع السلطة السياسية، بمعنى تماثل الأفراد مع السلطة السياسية، وهو الأمر الذي يمكنها من تحقيق الاستقرار السياسي وتفادي التطرف والتنظيمات ذات النزعة الانفصالية. ويرجع سبب الوصول إلى هذه النتيجة إلى الصفة النفسية والاجتماعية التي يتصف بها البدوي، حيث من الصعوبة أن يضع البدوي ثقته بشخص ما إن لم تكن هناك رابطة عائلية أو قبلية تجمعه مع هذا الشخص. إذ تعتبر هذه الرابطة الأساس الذي تقوم عليه جميع التنظيمات الاجتماعية في هذه المجتمعات، فهي البنية الأساسية للمجتمع.[15]

يمكن القول أيضا إن هذه الأرضية ساعدت بشكل كبير الأحزاب السياسية للتغلغل وسط العالم القروي والاستفادة سياسيا، حيث يلاحظ أنها استفادت من الروابط الزبانية التي تربطها بزعماء العشائر وكبار العائلات والملاكين الأعيان، لغرض الحصول على الدعم الشعبي الذي تحتاجه من أجل تسجيل وجودها، الذي يظل وجودا ظرفيا انتخابيا. وهو ما يفسر توجه الأحزاب السياسية وتسابقها نحو استقطاب الأعيان بحكم ما توفره هذه الأعيان من بيئة جيدة ومناسبة للحزب، فاستقطاب الأعيان يوفر على الأحزاب السياسية الجهد والمال والوقت الذي تحتاجه من أجل تسجيل وجودها، ويجعلها في غنى عن التواصل المباشر وشرح توجهاتها ومرجعياتها وبرامجها. إلى جانب ذلك فالأعيان تمنح الشرعية للأحزاب السياسية، حيث لا يمكن أن يتصور أن حزبا سياسيا يمكنه أن يعقد لقاءا تواصليا أو نشاطا حزبيا في منطقة قروية، إن لم يكن يتوفر على مناضل أو عضو له ابن المنطقة، يلعب دور الوساطة والتنسيق، إلى جانب تهيئة الفضاء لعقد النشاط الحزبي.

يطرح الحديث عن شباب العالم القروي عدة إشكاليات مرتبطة أولا بعلاقته مع التنمية الترابية، وثانيا صعوبة الاندماج في المنظومة المجتمعية القروية نظرا لتعدد الحياة القروية بطقوسها وثقافتها، ويزيد الأمر صعوبة بالنسبة للشباب المتمدرس نظرا لعدم ملاءمة التكوين الذي حصل عليه مع حياة البادية أو أنه غير مناسب لها. وهو ما يجعل الشباب القروي بأفكاره وثقافته وتكوينه الذي استمده بفعل اندماجه في المنظومة الحضرية خلال مرحلة التكوين، يصطدم باختلاف خصائص المجتمع القروي على مستويات عدة أبرزها التواصل والتدبير الجماعي والعيش المشترك...، وهو ما يجعله مكتسبا لنمط وسلوك مزدوج قروي/ حضري. وبالتالي، الانفراد بخصائص تجعله مختلفا تماما، وتدفعه إلى حالة من عدم الرضى والسخط على الأوضاع التي يعيشها.[16]

من المعروف أن العمل السياسي غير ثابت ولا يمارس في فراغ، وإنما يختلف حسب النوع والجغرافيا والبيئة، ويمارس داخل حيز مكاني وجغرافي له سماته الفردية، وفي بيئة اجتماعية تمتاز بخصائص معينة. وهذا الحيز المكاني يكون محكوم بمساحة وموقع جغرافي محددين، وله موارد طبيعية قد تكون وفرة متنوعة وقد تكون ضعيفة... إلخ.[17] أما البيئة الاجتماعية فهي محكومة بشعب له خصائص اجتماعية ولغوية وعرقية وثقافية ودينية، وهو ما من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العملية السياسية في أي مجتمع، خصوصا إذا كان قرويا. وهو ما يظهر تأثر الفعل السياسي جغرافيا وبيئيا ومكانيا، كاختلاف المشاركة السياسية من البادية إلى المدينة.

وإذا كان الشباب القروي ما زال يعاني من الأمية والفقر والمرض والبطالة، فقد أصبح بالمقابل أكثر حركية وتفاعلا، وأبعد اقتحاما للمجال العمومي، وأكثر تبنيا لأنماط الشغل وأساليب العيش الحضرية، وأوسع اطلاعا على ما يجري حول بلده وعالمه.

إلى جانب ذلك فالمجتمع القروي اليوم يشهد تحولات عميقة في علاقة الفرد بالجماعة، فالملاحظ أن المجتمعات القروية لم تعد تشكل استثناء فيما يشهده المجتمع المغربي عامة من تقلص لسلطة الجماعة على الفرد، والانفتاح على أفكار وقيم حديثة غير معهودة، وظهور أنماط تنشئوية وتعاقدية جديدة، مكنت من اتساع مجال نزعات الاستقلال الذاتي لدى الشاب القروي، واتساع نطاق النسيج الجمعوي. إلى جانب تسرب قيم السوق وظهور المقاولة الزراعية، وبروز الدولة كفاعل أساسي في إنشاء البنية التحتية اللازمة والتقطيع الترابي وسياسة التراب وإعداد المجال القروي والإشراف على الدينامية التنموية.[18]

المبحث الثاني: المستويات المفاهيمية للثقافة السياسية

يشكل الوعي السياسي حلقة رئيسية في سبيل تحقيق مشاركة سياسية فعلية، والوعي السياسي لا يتحقق إلا في ظل وجود جزء من الإيمان والاقتناع بأن الفرد يشكل جزءا من النسق السياسي وله مصلحة في دعمه أو معارضته. لذلك فالمشاركة السياسية كمفهوم لا يمكن فصله أو تناوله بعيدا عن مفاهيم أخرى مثل الوعي السياسي والثقافة السياسية والتنشئة السياسية، وكل ما يتصل به، فالمشاركة السياسية هي نتيجة ثقافة سياسية محصل عنها بواسطة التنشئة السياسية. كما أن المشاركة السياسية لا تنفصل كذلك عن

الثقافة السائدة في المجتمع،[19] وهو ما يصعب أمر الحديث عن المشاركة السياسية في ظل انعدام حد أدنى من مستويات الوعي والاهتمام السياسي من قبل الفرد، فانعدام الفهم لما يجري حوله من تحولات سياسية وعدم القدرة على التمييز بين البرامج المتنافسة، أو معرفة أسباب الصراعات السياسية، يولد الشعور لدى هذا الفرد بأن لا دور له في الحياة السياسية، وأن الأفضل له هو الاهتمام بما سيعود عليه بالنفع، بدل ضياع الجهد في شؤون السياسة التي يعتبرها بدون مردودية.[20]

تعتبر الأنساق التمثيلية والفكرية والقيمية والعقائدية والسوسيولوجيا، الأساس الذي يشكل المنظومة الثقافية السياسية للمجتمع،[21] لذلك فإن الدعائم التي يقوم عليها النسق السياسي يجب أن تكون ملاءمة مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والتي تشكل التاريخ والتجارب الحياتية للأفراد، فالثقافة السياسية هي نتاج قوى اجتماعية وتاريخية يمكن اعتمادها كآلية لفهم تطور النظام السياسي والمجتمعي، كما أنها تترك أثرا واضحا على مستوى الفعل والممارسة، وقد تكون دافعا للتنمية أو معوقا لها.

وعودة إلى المفهوم، فإن علماء السياسية أجمعوا على أن الثقافة السياسية تشكل مجموع القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط التنشئة والثقافة السياسية، فهي تحدد على أساس مستوى الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي للمجتمع وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، وهو الأمر الذي يحدد الكيفية التي ينظر بها الفرد للعملية الانتخابية والمشاركة السياسية.

المطلب الأول: تعريف الثقافة السياسية

يعتبر العامل الثقافي أحد العناصر والعوامل المهمة في الدراسات السياسية، وعلى الرغم من ذلك فإن الثقافة السياسية كمفهوم هو حديث نسبيا في أدبيات علم السياسة، حيث اعتبر العالم الأمريكي "**ألموند Almond**» **أول** من استخدم المفهوم في مقال كتبه سنة 1956،[22] معرفها بأنها مجموع التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي.

تشكل الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، ويقصد بها الاتجاهات والأفكار والمبادئ والارتسامات السائدة تجاه السياسة والسياسيين والمشاركة السياسية، كما تعني أيضا منظومة من القيم والمعتقدات المحددة للشكل الذي يرى بها المجتمع أدوار الدولة والسلطة الحاكمة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين السلطة السياسية وبين الأفراد والمجتمع.[23] بمعنى أنها تدور حول ما يسود المجتمع من معتقدات مؤثرة في السلوك السياسي والانتخابي.[24]

وغير بعيد عن كل هذه التعريفات التي أعطيت للثقافة السياسية، يلخصها الدكتور " **نشأت أديب** "[25] في مجموع الأفكار والمعلومات والقيم والاتجاهات والمعتقدات التي يمتلكها شخص ما أو جماعة معينة، والتي تدفعه إلى اتخاذ فعل أو موقف تجاه النظام السياسي.

لذلك فإن كل الانفعالات أو الأحكام التي تصدر عن الأشخاص حول موضوع ما يهم حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية،[26] يفسر ما ينتج من سلوك تجاه موضوع سياسي مطروح على الساحة، وهذا يعني أن السلوك السياسي للإنسان هو جزء من وجوده، لذا وجب الاهتمام بما يصدره هذا الشخص من انفعالات وأحكام تجاه المشهد السياسي، وأفضل طريقة لتحليل السلوك السياسي هو اعتبار الإنسان عنصر سياسي ضمن التكوينة المجتمعية، بما تتضمنه من علاقات بين الأشخاص وقيم ومعتقدات تلعب دورا أساسيا في بلورة ثقافة الأفراد، وبالذات الثقافة السياسية، التي تتبلور من النظرة الطبيعية للفرد وعلاقته وتوجهاته مع رفاقه، التي بالتالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكن مناقشة المفهوم من ثلاث جوانب: الأول معرفي تلخصه المعلومات والأفكار التي يمتلكها الفرد؛ والثاني وجداني مرتبط بالقيم؛ أم الثالث فهو سلوكي يظهر من خلال ردود الأفعال والمواقف التي يقوم بها الشخص.[27]

وعلى ضوء هذه التعاريف، يظهر دور الثقافة السياسية كمدخل هام لدراسة قضية المشاركة السياسية في المجتمعات بصفة عامة، ولدى شباب العالم القروي بصفة خاصة، وذلك من خلال مجموعة من أنماط السلوك والقيم والمعتقدات التي تخص السياسة، والتي تعتبر نتاجا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة، وخبرات التنشئة التي تعرض لها الفرد من جهة أخرى.[28]

إن محاولة البحث في محددات الثقافة السياسية يفتح المجال أمام الباحث إلى محاولة التعرف على أبعادها، وهو الأمر الذي قام به "**R. Dahl**" عبر اختزاله أبعاد الثقافة السياسية في أربعة أبعاد هي:[29]

- **البعد الأول**: مرتبط بالتوجهات وبالكيفية التي يتعامل بها الأفراد قصد إيجاد حلول للمشاكل، هل هي عقلانية أم برغماتية؟؛
- **البعد الثاني**: يظهر من خلال السلوك الجماعي، هل يتسم بالتعاون أم لا؟؛
- **البعد الثالث**: هذا البعد مرتبط بطبيعة العلاقة التي تجمع الأفراد بالسلطة السياسية وبالنسق السياسية، بمعنى هل هي قائمة على أساس الولاء أم اللامبالاة؟؛
- **البعد الرابع**: هذا البعد مماثل للبعد الثالث، بحيث يقوم على طبيعة العلاقة التي تجمع الأفراد بالأشخاص الآخرين المكونين للنسق السياسي، هل تتسم بالثقة أم الحذر؟ .[30]

واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد، قدم "**ألموند**" و "**فيربا**" تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية، وهي الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية، والثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، والثقافة السياسية المشاركة. حيث انطلق الباحثان من فكرة أساسية وجوهرية، هي أن الديمقراطية أثبتت أنها أكثر استقرارا في المجتمعات التي تزود منها الثقافات المحدودة والخاضعة، حيث يتواجد هذا النوع من الثقافة في المجتمعات البسيطة التقليدية،[31] فتجد الفرد يقوم بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت في انعدام لمفهوم التخصص، فتجد على سبيل المثال شيخ القبيلة يقوم بأداء أدوار سياسية واجتماعية ودينية مختلفة دون أن يكون له تمييز واضح محدد بين هذه الأدوار والنشاطات، وهو ما يفسر بتملك هذا الفرد لمعلومات ومدارك تظل ضيقة وبسيطة ومشوشة وخاصة بالمجتمع المحلي فقط.

أما فيما يخص الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، فتوجد في البيئة التي يكون فيها إدراك لدى الأفراد بالنظام السياسي والنسق السياسي ككل، وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات، ودور الذات في العملية السياسية في قوة التأثير على النظام السياسية. وهو ما يعني أن شعور الفرد هنا يكون تقييما أما مؤيدا أو معارضا، بمعنى آخر إما يعتبر السلطة شرعية أو غير شرعية، إلى جانب إحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام ولا القدرة على فعل أي شيء تجاه ما تصدره من قرارات، وأنه مجرد تابع لها أو رعية،[32] بل هناك من ينظر للسياسة على أنها أداة لخدمة الذين يمارسونها، وليس عمل مشترك وجماعي يهدف إلى تحقيق مكاسب وطنية متفق عليها.[33]

في اعتقادنا أن هذه التصنيفات قد تكون غير واقعية على اعتبار أنه لا يوجد في أي مجتمع نموذج واحد، وإنما مزيج من النماذج. كما أن الاعتماد على تمثلات الأفراد وتوجهاتهم تجاه النظام السياسي، أمر لوحده غير كافي لوضع هذا التصنيف، وقد لا يصلح بمفرده لتفسير الثقافة السياسية والتعبير عنها بدقة، لأن الأمر يضعنا أمام اختلاف بين الاتجاه اللفظي والسلوك الفعلي لدى نفس الفرد، بالتالي تكون النتائج غير معبرة وغير دقيقة.

لذلك فإن الثقافة السياسية الحقيقية ذات النفس الديمقراطي هي التي تضم أفكار الولاء للمجتمع والعدالة والمساواة والحرية والمشاركة والثقة والقبول بالتعددية الفكرية والأيديولوجية، والتسامح بين أبناء الوطن بعيدا عن الصراعات الأيديولوجية.[34]

المطلب الثاني: انعكاسات الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي

تشتق الانتخابات لغة من فعل انتخب، منتخب، انتخابا، ويقصد بها الاختيار والاصطفاء، يقال انتخب الشيء أي اختاره واصطفاه. أما اصطلاحا فتعرف الانتخابات بأنها "عملية سياسية وتقنية تخول للمواطنين اختيار عدد من المرشحين ليكونوا ممثلين للجماعة التي ينتمون إليها.[35] ويرى زهير الشكر أن الانتخاب هو الوسيلة التي تمكن من اختيار الحكام بطريقة ديمقراطية، بل هو قاعدة هذه الأخيرة.[36] وتعتبر الانتخابات والديمقراطية متلازمتين إذ لا يمكن تصور نظام حكم ديمقراطي لا ينبني على انتخابات حرة ونزيهة، كما لا يمكن تصور انتخابات حقيقية في جو غير ديمقراطي، فقد أصبحت الانتخابات طقسا ديمقراطيا، كما أن الفترة الانتخابية هي أحد المراحل الأساسية في الحياة السياسية. وتعد الانتخابات طريقة يتم بموجبها اشراك المواطن في السلطة، واختيار ممثليهم في المؤسسات السياسية، والتعبير عن إرادتهم[37].

يندرج السلوك الانتخابي ضمن مفهوم المشاركة الانتخابية كوسيلة يستخدمها المواطن لاختيار الأشخاص الذين سيمارسون السلطة، إذ يعبر السلوك الانتخابي عن الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الفرد بهدف اختيار من سيمثله.

يشمل السلوك السياسي على عدة جوانب، فهو نمط سلوكي يتضمن اتخاذ قرارات حول التصويت أو عدمه، ويتأثر هذا السلوك بمجموعة من العوامل المؤثرة، مثل الأفكار السياسية، والتوجهات الفردية، والتأثيرات الاجتماعية والثقافية، مما يزيد من تعقيدات عملية اتخاذ القرار الانتخابي. وهنا يظهر السلوك الانتخابي كتكامل لمجموعة من القوى والديناميات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من العملية الديمقراطي.

تعتبر التنشئة السياسية من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي. ولا يقتصر ذلك على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة تعليمية معينة، إذ أن التنشئة السياسية تتم من خلال وسائل وأساليب متنوعة، ومعظم المؤسسات كالأحزاب وجماعات الضغط ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال هي في الواقع مجالات فعلية للمشاركة، فكما التنشئة السياسية في مرحلة من العمر، فإن التنشئة الاجتماعية تساعد على تجميع قيم واتجاهات ومعارف تؤثر مستقبلا في الاستجابة لمختلف المواقف السياسية. وهنا نستحضر بعض الدراسات التي تؤكد نظرية أن الأفراد من ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات السياسية أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتعا بهذه الميزات[38]، فكلما انخفضت مداخيل ومستوى التعليم لدى الطبقات الدنيا في المجتمع، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى النفور من الحياة السياسية والانتخابية كرد فعل عن الوضع السائد.

لذلك فإن كل حديث عن المشاركة الانتخابية وعن السلوك الانتخابي يقتضي الحديث عن مفهوم الثقافة السياسية، ودورها في بلورة السلوك الانتخابي، فالانتخابات هي المقياس الذي يحدد درجة نضج الثقافة السياسية داخل المجتمع. فكلما ضعف الوعي السياسي كلما انعكس سلبا على العملية الانتخابية، إما بالعزوف وضعف المشاركة، وإما بإنتاج نخب ضعيفة تفتقر للكفاءة. وكل هذا ما هو إلا نتاج تمثلات ومعتقدات سياسية سلبية تم تناقلها وتوارثها من جيل لآخر.[39]

بناء على ما سبق يتحدد دور الثقافة السياسية في تشكيل الثقافة الانتخابية للفرد، وتجعله على إدراك ووعي بأدواره السياسية المتمثلة في حق الانتخاب والمعارضة والنقد العقلاني البناء والفعال، كما أنها تؤثر في السلوك الانتخابي من خلال:

- تزويد الفرد بما يحتاجه من معارف ومعلومات تساهم في بلورة وعيه وإدراكه لمعتقداته وتوجهاته السياسية، والتي تجعل منه ناخبا له القدرة على الاختيار العقلاني لمن سيمثله بعيدا عن أي ترهيب أو إكراه؛
- تحرر الفرد من الضغوطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى من ولاءات القبيلة ونزعة القرابة وغيرها من المحددات التقليدية في مناسبات الإدلاء بصوته الانتخابي؛
- الثقافة السياسية تؤثر على السلوك الانتخابي للفرد أيضا من خلال دفعه للجوء دائما إلى الموازنة بين المعايير التي تفرض عليه وقيمه ومعتقداته السياسية.

تكمن في كل نمط ثقافي سياسي بنى سياسية متناغمة أو ينبثق تطورها تحت تأثيره، حيث يعتبر البناء السياسي جزءا لا يتجزأ من السياق الثقافي السائد في المجتمع. حيث يظهر بوضوح أن الإنشاء السياسي خارج إطار البنية الثقافية يعرض النظام السياسي للمخاطر والتهديدات، مما يجعل التكامل بين الثقافة السياسية والبنية السياسية شرطًا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي[40].

تتأسس روح الديمقراطية الحقيقية على أسس لا تقتصر على البُعد المؤسسي والإجرائي. فيمكن للثورات أن تهدم مؤسسات ونخب الأنظمة الاستبدادية السابقة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تجسيد قيم الثقافة السياسية التسلطية التي اندسّت في الوعي السياسي العربي، وهو ما يحدد أنماط السلوك السياسي الاستبدادي، سواء على مستوى الوعي الفاعل أو اللاوعي الذي يحدد سلوكيات السلطة.[41] على مر الزمن، نجحت هذه الأنظمة السياسية التسلطية في ترسيخ نفسها، ويظهر بوضوح في التحولات الجارية في دول الربيع الديمقراطي أن عملية هدم المؤسسات السياسية واستبدالها تعبِر عن إرادة الشعب. إلا أن هذه العملية، بغض النظر عما إذا كانت تستند إلى استبدال قيم ثقافة سياسية ديمقراطية بقيم ثقافة سياسية استبدادية، تظهر تعقيدات كبيرة وتتطلب وقتا بسبب العقبات والضغوط التي تشكلها التفاعلات الجماعية للسلطة، ليس فقط في ميدان العلاقة بين الحاكم والمواطن، وإنما أيضًا في تأثيرها على العلاقات الاجتماعية بشكل عام، مما يفرض تحديات هائلة.

إن الثقافة السياسية المرغوب فيها، في إطار استراتيجية الانتقال الديمقراطي تتسم ببساطة، بالنزعة النسبية في فهم السياسة والمجال السياسي، حيث تتجنب النهج الشمولي. تعتمد هذه الثقافة على قيم التوافق والتراضي، وتعزز مفاهيم التعاقد والتنازل المتبادل، محلا لقواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، مما يفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع. وبهذا، تتاح للسلطة الفرصة لتجسيد إرادة التداول السلمي عليها[42].

يتجلى في قاع هذه الثقافة السياسية مفهوم مركزي تأسيسي للسياسة والسلطة، حيث يعتبران –بمجموعهما– ملكية عمومية للمجتمع برمته. يتم التوزيع النزيه لمكاسب السياسة والسلطة بناءً على معايير معينة، مثل الاستحقاق أو الأفضلية، دون التمييز أو السطو على الرأسمال الجماعي السياسي.

تسهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع بشكل كبير في تحديد نظام الحكم وعناصر القيادة السياسية. يُمكن أن تكون القيادة السياسية محصورة في عائلة معينة أو مجموعة صغيرة ذات وضعية دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية خاصة. وفي الأنظمة التي تعزز تفضيل الكبار في المجتمع وتمييز الذكور على الإناث، يكون للمسنين الذكور السيطرة المتوقعة. كما تتسم بعض الأنظمة بإلقاء القيادة على فئة معينة، سواء كانت رجال دين أو عسكريين أو محامين، مع توقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول[43].

تؤثر الثقافة السياسية أيضًا على علاقة الفرد بالعملية السياسية. حيث تتميز بعض المجتمعات بشدة الولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، ويتوقع من الفرد المشاركة الفعالة في الحياة العامة والمساهمة بشكل طوعي في تطوير المجتمع الذي ينتمي إليه. في المقابل، قد ينقسم الأفراد في مجتمعات أخرى بين اللامبالاة والاغتراب، حيث لا يشعر الفرد بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج نطاق الأسرة.

يمكن أن ينظر المواطن في بعض الأحيان إلى النظام السياسي ككيان يتولى كل شيء نيابة عنه، ويعتبره مسؤولا عن رفاهية المجتمع بأكمله، في حين قد يتشكك الفرد في السلطة السياسية وينظر إليها على أنها أداة لتحقيق مصالح السياسيين دون الاهتمام الكافي برغبات الفرد.

بالتالي، يمكن القول إن الاستقرار السياسي يعتمد بشكل كبير على الثقافة السياسية. التجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يسهمان في تعزيز الاستقرار، بينما يشكل التجزؤ الثقافي والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير تهديدا لاستقرار النظام السياسي.

خاتمة

ركزت مختلف الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية والانتخابية في المغرب على الفئات التي تعزف عن المشاركة الانتخابية. وحتى عندما تناولت الفئات المشاركة، كانت غالبًا تركز على محددات السلوك الانتخابي لدى المواطن المغربي في المناطق الحضرية. في هذا البحث، تم التركيز بشكل خاص على شباب الوسط القروي، بهدف مقارنة وقياس درجة تطور الوعي السياسي بين هؤلاء الشباب ومدى انعكاس هذا الوعي السياسي او الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي.

وقد خلص الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

- تلعب القيم الثقافية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تشكيل مواقف وسلوكيات الناخبين في الوسط القروي؛
- التقاليد الاجتماعية والاقتصادية تشكل عوائق أمام المشاركة السياسية الفعالة في المجتمعات القروية؛
- تطور الوعي السياسي يختلف بين الفئات العمرية؛ حيث يظهر الشباب اهتمامًا أكبر بالمشاركة السياسية مقارنة بكبار السن.

بشكل عام، يميل الناخبون في الوسط القروي إلى التركيز على القضايا المحلية والمجتمعية أكثر من القضايا الوطنية، ويعتمدون بشكل كبير على العلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات السياسية. كما يُظهر الناخبون في الوسط القروي اهتمامًا أكبر بالمرشح الذي يستطيع تلبية احتياجاتهم وحل مشاكل المجتمع المحلي.

يجب الإشارة إلى أن هذه الخصائص ليست ثابتة بشكل كامل في الوسط القروي، فكما يتغير المجتمع الحضري بسرعة، فإن المجتمع الريفي يتغير أيضًا بشكل تدريجي. يمكن أن يتأثر السلوك الانتخابي بعوامل خارجية مثل الإعلام، التكنولوجيا، والهجرة إلى المدن.

بشكل عام، يمكن القول إن السلوك الانتخابي في الوسط القروي المغربي يصعب تحديده بدقة نظراً لتحفظ ساكنة المناطق القروية على المواضيع السياسية. إذ تظل هذه المواضيع مرتبطة في مخيلة القروي بالمجال المحفوظ للدولة، وتتأثر بالصورة النمطية التي تشكلت لديهم تجاه الانتخابات. بالتالي، يصعب تحديد الدوافع الحاسمة التي تدفع الناخبين إلى المشاركة في العملية الانتخابية، أو تلك التي تجعلهم يختارون حزبًا أو مرشحًا دون آخر.

الهوامش:

[1] حماني أفقلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، ضمن مؤلف جماعي، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2002، ص 11

[2] علي سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية، دراسات علم النفس السياسي، دار الربيع العربي، الطبعة الأولى، القاهرة / مصر، نونبر 2017، ص 07

[3] علي سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية، دراسات علم النفس السياسي، مرجع سابق، ص 07

[4] رغم عدم وجود تعريف دولي متفق عليه عالميا للفئة العمرية للشباب، إلا ان الأمم المتحدة – ولأغراض إحصائية ودون المساس بأي تعاريف أخرى تضعها الدول الأعضاء – تعرف "الشباب" على أنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. ونشأ هذا التعريف في سياق الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للشباب (1985) انظر(A 36/215) وأقرته الجمعية العامة في قرارها 36/28 لعام 1981. وتستند جميع إحصاءات الأمم المتحدة بشأن الشباب إلى هذا التعريف، كما توضح الحولية السنوية للإحصاءات التي تنشرها منظومة الأمم المتحدة حول الديموغرافيا والتعليم والعمل والصحة. ويستلزم هذا التعريف الموجه إحصائيا للشباب، بدوره، اعتبار الأشخاص دون سن الرابعة عشرة اطفالا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تعرف الأشخاص حتى سن 18 كـ «أطفال". وكان من المأمول أن توفر الاتفاقية الحماية والحقوق لأكبر فئة عمرية قدر الإمكان في ذلك الوقت، خاصةً لعدم وجود وثيقة مماثلة بشأن حقوق الشباب.

[5] « une cohorte"يفسر كمجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى نفس المرحلة العمرية أو الفئة العمرية، ويتعلق بالمفهوم الاجتماعي والديموغرافي. في السياقات البحثية أو الدراسات الاجتماعية، يستخدم مصطلح "cohorte" لوصف مجموعة معينة من الأفراد الذين يشتركون في صفات محددة، مثل العمر.

[6] تقرير التنمية الانسانية العربية، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، ص: 06

[7] حجازي عزت، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص: 27 – 21

[8] بيير بورديو (Pierre Bourdieu) هو عالم اجتماع فرنسي مشهور، ولد في 1 غشت 1930 وتوفي في 23 يناير 2002. كان بورديو أحد أبرز علماء الاجتماع في القرن العشرين وله أثر كبير في تطوير نظريات الاجتماع وفهم الهياكل الاجتماعية والثقافية، ولا يزال عمله مرجعا هاما في دراسات الاجتماع المعاصرة.

[9] Bourdieu, Pierre. Questions de sociologie, Paris, (1980), Minuit, p134-144

[10] راجع عدلي سليمان، الشباب في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، لجنة تسجيل ثورة 23 يوليو 1952، (تقرير غير منشور)

[11] سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 18

[12] Georges Balandier, anthropo -logiques, biblio essais, France, (1985), p85.

[13] غزارة ليندة، ثقافة الشباب في عصر العولمة، دراسة ميدانية على عينة من شباب جامعة باتنة 1، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الموسم الجامعي 2021/2020، ص: 132

[14] سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، دار الألفة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992، ص 101

[15] سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 27

[16] يوسف عاشي، الشباب القروي بين الأزمة الاجتماعية والمساهمة في محاربة تفشي وباء كورونا، مساهمة ضمن مؤلف جماعي، ص: 60

[17] جميل حمداوي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية، المستقبل العربي، العدد 474، غشت 2018، ص: 96

[18] المختار الهراس، مقدمة كتاب جماعي، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص 07-08

[19] خالد ابن ادريس، المشاركة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني عين الشق بالدار البيضاء، السنة الجامعية 2005/2006، ص 456

[20] نبيل الأندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، مرجع سابق، ص: 145

[21] عبد الله دمومات، ملاحظات حول دور الثقافة السياسية في أجرأة المجتمع المدني وتفعيل مكوناته الجمعوية في المغرب، مجلة أبحاث، العدد 57، سنة 2007، ص: 54

[22] توفيق بوعشرين، الثقافة السياسية وإمكانات جديدة لقراءة خارطة الصراع السياسي، مجلة وجهة نظر، العدد 27، السنة 2005، ص: 02

[23] موريس دو فيرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص: 2013

[24] ماهر الزيات ومحمد قطاوي، مستوى المعرفة السياسية لدى معلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد 18، السنة 2010، ص: 399-428

[25] نشأت أديب، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري – دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2009، ص: 60

[26] حسام علي الحاج، الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة كليات التربية، العدد 17 الجزء الأول، مارس 2020، ص: 15

[27] محمد ضريف، إشكالية الثقافة السياسية: المفهوم والمقاربات، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد 05 سنة 1988، ص: 06

[28] على سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، مرجع سابق، ص: 129

[29] محمد غلي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص: 162

[30] نبيل الاندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، مرجع سابق، ص: 151

[31] لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1994، ص 23

[32] Abi imprimeur. : sociologie contemporaine. 2ed. France : Jean pierre Durand et robert Weil 2018 p 511

[33] vers des démocraties de défiance. In. Peut changer la société. Les grands : P. Rosanvallon 06: dossiers des sciences humaines. N6 mars-avril-mai 2007. P

[34] على سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، مرجع سابق، ص 131/130

[35] محمد زين الدين، أدبيات حول الانتخابات، جريدة الايام، عدد34 ، بتاريخ 4 ماي2002 ، ص23

[36] زهير الشكر، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع،1994 ، ص102

محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري مطبعة المعارف الجديدة، طبعة 2018، ص171.[37]

[38] عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص: 95

[39] حبيس حسين، الشباب والانتخابات – دراسة في محددات العزوف الانتخابي – رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع السياسي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2017/2016، ص: 74

[40] محسن جابر، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، 2016، ص: 323

[41] هند خماسي، تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي، مرجع سابق، ص: 226

[42] محسن جابر، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مرجع سابق، ص: 224

[43] هند خماسي، تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي، مرجع سابق، ص: 227